استهدفت المؤشر السعري على مدى أسبوعين

«الشال»: حركة التصحيح في سوق الكويت توقفت

متابعة لسوق الكويت

قال تقرير الشال ان حركة التصحيح في سوق الكويت توقفت، واشار الى انه رغم صعوبة قراءة اتجاهات السوق، ومن دون افتراض تدخل من أجل الدعم، يبقى ما تحقق في الأيام الأربعة الأولى بعد الحكم، ارتفاعا ليس في الاتجاه الصحي، كما عرّفناه في تقريرنا السابق، لأنه طال، فقط، المؤشر السعري الذي لا يقيس ولا يقرأ أداء السوق الحقيقي.

وتابع في الأيام المذكورة، اضاف مؤشر السوق السعري 104.8 نقاط أو نحو 1.3 في المئة، بما رفع مكاسبه منذ بداية العام الجاري إلى 8059.9 نقطة، وكان المؤشر السعري قد فقد 4.5 في المئة على مدى أسبوعين قبلها. وفي المقابل، تراجع مؤشر البورصة الوزني، للفترة نفسها، بنحو 0.04- في المئة ، بينما تراجع مؤشر «كويت 15»، للفترة نفسها، بنحو 0.67- في المئة ، وانخفضت القيمة الرأسمالية -السوقية- في أربعة أيام عمل بنحو 0.14- في المئة . لذلك، من غير الواضح لمس أي تغيير بين قراءة الأوضاع السياسية، على المدى المتوسط إلى الطويل، وبين حركة المؤشرات في السوق الكويتية، والواقع أن حركة السوق يمكن قراءتها من زاوية ما كان يحدث حتى نهاية شهر مايو الفائت، وهي تداولات المصائد أو الكمائن.

وتوقع التقرير بقاء الأوضاع على حالها مع توقف عملية التصحيح على المؤشر السعري التي استمرت نحو أسبوعين. ولكن، يبقى الوقت مبكرا لإصدار

■ ردود الفعل الأولية لاتتصف بالثبات .. ويبقى الحذر مطلوباً

أي حكم، فردود الفعل الأولية لا تتصف بالثبات في العادة، كما يبقى الحذر واجبا من خلط المبررات، فهناك ما هو إقليمي منها، مثل نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وهناك ما هو عالمي وعكسته، إيجابا، على مدى الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع الفائت، حركة المؤشرات العالمية، ولا نعرف، حتى الآن، ما إذا كان السوق سيتلقى دعما رسميا في المستقبل لمبررات سياسية.

ارتفاع المخزون عالمياً بنسبة 10.2 في المئة العامين الماضيين

النفط والغاز الصخريان يعدان شكلين جديدين من النفوط التي تم التوسع في استخراجها

ارتفاع الطلب على النفط والغاز الصخريين

أوضح تقرير الشال ان النفط الصخري، إلى جانب الغاز الصخري، يعدان شكلين جديدين من النفوط التي تم التوسع في استخراجها، أخيرا، وتتزايد التحليلات حول تأثيراتهما على سوق الطاقة العالمي، وقد صدر في 10 يونيو تقرير مهم من وزارة الطاقة الأميركية فيه تقدير، ولأول مرة، عن حجم النفط الصخري وتوزيعه في عينة من 41 دولة، إضافة إلى الولايات المتحدة نفسها، وأهم استنتاجات التقرير الارتفاع الكبير في تقديرات مخزون النفط الصخري القابل للاستخراج، مما قد يؤثر، سلبا، على الدول المصدرة للنفط التقليدي، كالكويت.

جاء التقرير بعنوان «مصادر النفط والغاز الصخريين القابلة للاستخراج»، ومن أهم المعلومات المتوفرة فيه ارتفاع تقديراته للمخزون، للغاز الصخري، عالميا، بنسبة 10.2 في المئة في العامين الماضيين، وصولا إلى مستوى 7.299 تريليونات قدم مكعب، لتمثل نحو ثلث «32 في المئة » مخزون، الغاز الطبيعي المسال عالميا، وهي نسبة كبيرة.

ومن حيث توزيع مخزون الغاز الصخري على الدول التي يغطيها التقرير، فالمثير أن أعلاها مخزونا الصين، بنحو 15.3 في المئة من المخزون العالمي، ثم الأرجنتين، بنحو 11 في المئة ، ثم الجزائر بنحو 9.7 في المئة ، وهي الدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة العشرة الأوائل، وتاتي الولايات المتحدة رابعة بنحو 9.1 في المئة ، أما روسيا فالتاسعة بنحو 3.9 في المئة ، ونذكر روسيا لأنها صاحبة ثاني أكبر مخزون من الغاز الطبيعي «17.6 في المئة »، حسب تقرير BP الذي نشير له في فقرة أخرى من هذا التقرير، في إشارة إلى التغير المحتمل في توزع مخزون الغاز عالميا، أما إيران، صاحبة أكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم بحصة 18 في المئة ، وقطر، صاحبة ثالث أكبر مخزون بحصة 13.4 في المئة ، فلم يغطهما تقرير وزارة الطاقة الأميركية.

أما بشان النفط الصخري، والذي قد يكون الأكثر تعلقا بالكويت، فإنه بات يمثل نحو 10 في المئة ، أي نحو 345 مليار برميل، من إجمالي المخزون العالمي من النفط الخام، وبالتركيز على الولايات المتحدة فإن تقديرات مخزون النفط الصخري فيها قد ارتفعت، خلال سنتين، فقط، بنحو 81.3 في المئة ، لتبلغ نحو 58 مليار برميل، علما بأن الولايات المتحدة تملك ثاني أكبر مخزون من النفط الصخري في العالم، بحصة 16.8 في المئة ، تسبقها روسيا في المركز الأول بحصة 21.7 في المئة ، وتعقبها الصين بالمركز الثالث بحصة 9.3 في المئة ، والدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة العشر صاحبة أكبر مخازن للنفط الصخري هي ليبيا، حيث تبلغ حصتها من المخزون العالمي نحو 7.5 في المئة ، بعدد 26 مليار برميل، مقارنة مع مخزونها المؤكد من النفط التقليدي، البالغ نحو 2.9 في المئة من المخزون العالمي، بنحو 48 مليار برميل، حسب تقرير BP، في إشارة إيجابية محتملة لليبيا، بينما يصعب تقدير وضع منطقة الخليج لأن تقرير النفط الصخري لم يغطها. وهناك عدد من الملاحظات الجديرة بالانتباه، بشان تقديرات النفط والغاز الصخريين، أعلاه، أحدها أنها تقديرات بخصوص المخزون القابل للاستخراج باستخدام التكنولوجيا الحالية، وليس المخزون المجدي، اقتصاديا، استخراجه، والجدوى الاقتصادية تعتمد ثلاثة عوامل، على الأقل، أولا تكلفة استخراج النفط أو الغاز الصخريين، وثانيا الكمية الممكن استخراجها من البئر قبل نضوبه، وثالثا سعر بيع المنتج، وجميعها عناصر غير مشمولة في التقديرات. إضافة إلى أن التقرير لا يلتفت إلى تباين التكنولوجيا واختلاف نوعية المخزون في الدول المختلفة، وهي تفاصيل قد تؤثر على تقديرات كمية المخزون، إيجابا أو سلبا، ناهيك عن المناطق المهمة التي لم يغطها التقرير، وعلى رأسها الخليج ومناطق كبيرة من آسيا الوسطى وأفريقيا، والتي قد تؤدي تغطيتها إلى رفع التقديرات.

وإذ نستمر في الإشارة إلى تطورات النفط الصخري في العالم فإننا نواكب النقاشات العالمية حول الموضوع، خصوصا انخفاض استيراد الولايات المتحدة من النفط الخام لأدنى مستوى منذ 16 عاما، وتسجيل الولايات المتحدة عام 2012 أعلى ارتفاع سنوي مطلق في إنتاج النفط، في تاريخ إحصاءاتها وبالمقارنة مع الدول الأخرى في العام نفسه، بارتفاع سنوي في إنتاج النفط بنحو مليون برميل، بنسبة ارتفاع بنحو 15 في المئة ، وهي أعلى نسبة ارتفاع للولايات المتحدة في 75 عاما، ليتجاوز الإنتاج الأميركي حاجز الـ 7 ملايين برميل في نوفمبر 2012، وهو أعلى مستوى في 20 عاما، وكثير من الزيادة في الإنتاج النفطي قادمة من الزيادة في الإنتاج الصخري. ما هو مفقود، حتى الآن، هو مشاركة شركات النفط الوطنية في المنطقة بإصدارها تقارير حول أثر تلك الظاهرة على السوق النفطي، فمهما كان الأثر على الآخرين، لا تمكن مقارنته بأثره على اقتصادات تعتمد على النفط في كل شيء.

بسبب تعديل حجم الاحتياطي النفطي في العراق

انخفاض معدل نمو استهلاك الطاقة العالمي إلى نحو 1.8 في المئة

لفت تقرير الشال الى أن عدد 2013 المعنون «مراجعة إحصاءات الطاقة العالمية» والصادر عن شركة «بريتش بتروليوم» «BP»، يشير إلى انخفاض معدل نمو استهلاك الطاقة العالمي، إلى نحو 1.8 في المئة ، في عام 2012. وكانت معدلات الزيادة في استهلاك الطاقة في العالم، مقارنة بمستوى عام 2011، قد بلغت 4.3 في المئة للطاقة المائية و2.5 في المئة للفحم -الأكثر تلويثا-، و2.2 في المئة للغاز الطبيعي، و0.9 في المئة للنفط، و6.9- في المئة للطاقة الذرية.

وبلغ حجم الاحتياطي العالمي الثابت من النفط، نحو 1668.9 مليار برميل، في نهاية عام 2012، مرتفعا بنحو 14.8 مليار برميل، مقارنة بنهاية عام 2011، وذلك بسبب تعديل حجم الاحتياطي النفطي في العراق، للسنة الثانية على التوالي، إلى الأعلى، ليصبح نحو 150 مليار برميل في نهاية عام 2012، بدلا من نحو 143.1 مليار برميل، في نهاية عام 2011 «4.8+ في المئة ». وقد عدلت الـ «BP» أرقام عام 2011 إلى الأعلى، قليلا جدا، لتصبح نحو 1654.1 مليار برميل، بدلا من نحو 1652.6 مليار برميل، ولا يزال صلب الاحتياطيات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسهم بنحو 807.7 مليارات برميل، أي بما نسبته 48.4 في المئة من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، -ونحو 99.25 في المئة منه- أي من الـ 48.4 في المئة - يقع في منطقة الخليج العربي «دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين إضافة إلى إيران والعراق».

وتسهم أمريكا الجنوبية والوسطى بما نسبته 19.7 في المئة ، أي نحو 328.4 مليار برميل، فيما تسهم أمريكا الشمالية بما نسبته 13.2 في المئة ، أي نحو 220.2 مليار برميل، وأوروبا وآسيا الوسطى بما نسبته 8.4 في المئة ، أي نحو 140.8 مليار برميل، وأفريقيا بما نسبته 7.8 في المئة ، أي نحو 130.3 مليار برميل، وأخيرا، آسيا الباسيفيك بما نسبته 2.5 في المئة ، أي نحو 41.5 مليار برميل.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط، في عام 2012، ما نسبته 32.5 في المئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 86.152 مليون برميل، يوميا، «السعودية 13.3 في المئة وإيران 4.2 في المئة »، وهي التي تسهم -كما سلف- بنحو 48.4 في المئة من حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وأنتجت أوروبا وآسيا الوسطى ما نسبته 20.3 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «روسيا الاتحادية 12.8 في المئة »، وأنتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 17.5 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «الولايات المتحدة الأمريكية 9.6 في المئة »، وأنتجت افريقيا ما نسبته 10.9 في المئة من حجم الإنتاج العالمي، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 9.6 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «الصين 5 في المئة ».

واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 33.6 في المئة من حجم الاستهلاك النفطي العالمي «الصين 11.7 في المئة ، اليابان 5.3 في المئة والهند 4.2 في المئة ، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 24.6 في المئة «الولايات المتحدة الأمريكية 19.8 في المئة »، واستهلكت أوروبا وآسيا الوسطى نحو 21.3 في المئة ، «روسيا الاتحادية 3.6 في المئة »، أي إن النفط يُستهلك خارج مناطق تركز احتياطياته، وذلك يمنح منطقة الخليج العربي أهميتها الاستراتيجية العالية، مع ملاحظة أن ثقل الاستهلاك بات يميل إلى شرقها، وسوف يتزايد هذا الميلان، بمرور الزمن، إذ أصبحت الصين واليابان والهند تستهلك أكثر مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية.

■ النفط يتمتع دون سواه من بدائل الطاقة بامتياز ومازال بامتياز قوياً

وتبلغ مساهمة الشرق الأوسط من احتياطي الغاز الطبيعي نحو 43 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، وتستحوذ إيران على نحو 18 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، وقطر على نحو 13.4 في المئة ، والسعودية على نحو 4.4 في المئة ، والإمارات العربية المتحدة على نحو 3.3 في المئة .

أما أوروبا وآسيا الوسطى فلديهما من حجم الاحتياطي العالمي ما نسبته 31.2 في المئة «روسيا الاتحادية 17.6 في المئة وتركمانستان 9.3 في المئة »، وتنتج نحو 30.7 في المئة من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي «روسيا الاتحادية 17.6 في المئة »، وتستهلك أوروبا وآسيا الوسطى نحو 32.6 في المئة من حجم الاستهلاك العالمي «روسيا الاتحادية 12.5 في المئة ». وتنتج أمريكا الشمالية نحو 26.8 في المئة من حجم الإنتاج العالمي، رغم إنها لا تملك سوى ما نسبته 5.8 في المئة من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وتستهلك أمريكا الشمالية أكثر، قليلا، مما تنتج من الغاز الطبيعي، أي نحو 27.5 في المئة من حجم الاستهلاك العالمي، «الولايات المتحدة الأمريكية 21.9 في المئة »، وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 18.8 في المئة ، ولديها نحو 8.2 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو 14.5 في المئة من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه، وليس بالضرورة تركز احتياطياته.

ويتوزع احتياطي الفحم على نحو مختلف، إذ لدى أوروبا وآسيا الوسطى نحو 35.4 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، وتستحوذ روسيا الاتحادية على 18.2 في المئة ، ولدى آسيا الباسيفيك نحو 30.9 في المئة «الصين 13.3 في المئة ، أستراليا 8.9 في المئة والهند 7 في المئة »، ولدى أمريكا الشمالية نحو 28.5 في المئة «في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدها، نحو 27.6 في المئة ». وفي جانب الإنتاج، تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب بلغت نسبته 67.8 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «الصين 47.5 في المئة ». وتنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 14.5 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «الولايات المتحدة الأمريكية 13.4 في المئة »، بينما تنتج أوروبا وآسيا الوسطى ما نسبته 12.2 في المئة «روسيا الاتحادية 4.4 في المئة ».

وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 69.9 في المئة من حجم الاستهلاك العالمي -نحو 50.2 في المئة من الاستهلاك العالمي تستهلكه الصين وحدها-، وتستهلك أوروبا وآسيا الوسطى نحو 13.9 في المئة ، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 12.6 في المئة ، ويلاحظ، مما سبق، أن خاصية تركز احتياطيات الفحم في دول الاستهلاك هي ما يبرر نمو الطلب عليه، ونمو استهلاكه، بالتالي، رغم كونه المصدر الأكثر تلويثا من بين مصادر الطاقة.

وختاما، فإن النفط يتمتع، دون سواه من بدائل الطاقة، بامتياز، مازال قويا، يتمثل في أن نصيبه، من الاستهلاك العالمي للطاقة، قد بلغ نحو 33.1 في المئة ، تاركا نحو 29.9 في المئة للفحم، ونحو 23.9 في المئة للغاز الطبيعي، ونحو 6.7 في المئة للطاقة المائية، ونحو 4.5 في المئة للطاقة الذرية و2.4 في المئة للطاقة المتجددة.

بارتفاع بلغ مقداره 2.9 مليون دينار

23 مليون دينار أرباح «بيتك» خلال الربع الأول .. وإيرادات الاستثمارات ترتفع

بيت التمويل الكويتي

حلل تقرير الشال نتائج أعمال بيت التمويل الكويتي، عن الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 31 مارس 2013، وهي تشير إلى أن البنك قد حقق أرباحا لمساهميه، بعد خصم الضرائب والزكاة، بلغت نحو 23 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ مقداره 2.9 مليون دينار كويتي، ونسبته 14.7 في المئة ، مقارنة بنحو 20.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، وتراجع هامش صافي الربح لمساهمي البنك إلى نحو 10.2 في المئة مقارنة بنحو 10.9 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنسبة أعلى من ارتفاع صافي الربح الخاص بمساهمي البنك.

وفي التفصيل، ارتفعت جملة الإيرادات، في مارس 2013، بنحو 41.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 23 في المئة ، وصولا إلى 224.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 182.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق. وكان من أهم أسباب ارتفاع الإيرادات التشغيلية، الارتفاع في بند إيرادات تمويل بنحو 16.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 13 في المئة ، أو من نحو 128.2 مليون دينار كويتي، إلى نحو 144.5 مليون دينار كويتي.

وارتفع بند إيرادات الاستثمارات بنحو 14.5 مليون دينار وصولا إلى 34.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 19.7 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع، أيضا، بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 6.8 ملايين دينار كويتي، أي بما نسبته 47 في المئة ، أي من نحو 14.7 مليون دينار كويتي، في مارس عام 2012، إلى نحو 21.5 مليون دينار كويتي، وارتفع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 14.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 128.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 114.4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات تمويل بنحو 16.2 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، وارتفاع تكاليف التمويل بنحو 1.9 مليون دينار كويتي.

وبالمقابل ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنسبة أقل من ارتفاع مجموعة الإيرادات، إذ بلغت نسبة الارتفاع 15 في المئة ، أي نحو 12.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 101.2 مليون دينار كويتي، نتيجة الارتفاع في بند تكاليف موظفين من 29.9 مليون دينار في نهاية مارس 2012 إلى 36.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 24 في المئة ، وارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بنحو 4.7 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 32.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 27.6 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 3.7 ملايين دينار كويتي، أي بما نسبته 10 في المئة ، أي من نحو 38.2 مليون دينار في مارس 2012، إلى نحو 41.9 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 228.4 مليون دينار ونسبته 2 في المئة ، لتصل إلى 14931.7 مليون دينار كويتي، مقابل 14703.3 ملايين دينار كويتي، في نهاية عام 2012، وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 750.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5 في المئة ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، حين بلغ 14181.1 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مدينون بنحو 97.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 1 في المئة وصولا إلى 6750.3 مليون دينار «45 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بـ 6652.9 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012 «45 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع نحو 765.6 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 13 في المئة ، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 5984.7 مليون دينار «42 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند موجودات مالية متاحة للبيع بنحو 24 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 2 في المئة ، وصولا إلى 1400.3 مليون دينار «9 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بـ 1376.3 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012 «9 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بنحو 43.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق البالغة نحو 1356.3 مليون دينار «10 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية للبنك إلى ارتفاعها جميعا، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك المحسوب على أساس سنوي «ROE» من 6.2 في المئة ، إلى نحو 6.9 في المئة ، وارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك على أساس سنوي «ROA» إلى نحو 1 في المئة ، قياسا بنحو 0.5 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2012. وحقق العائد على رأسمال البنك محسوبا على أساس سنوي «ROC» ارتفاعا، أيضا، ببلوغه نحو 31.7 في المئة ، مقارنة بما كان عليه العام الماضي عندما بلغ 27.6 في المئة . بينما بلغت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك «EPS» نحو 8.1 فلوس مقابل 7 فلوس، للفترة نفسها من عام 2012، ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 1 في المئة ، مقارنة بمستواه البالغ 0.9 في المئة ، في نهاية مارس 2012، نتيجة ارتفاع القيمة السوقية بلغت بنحو 3.8 في المئة ، مقارنة بنهاية مارس 2012. وبلغ مضاعف السعر على ربحية السهم «P/E» نحو 25 مرة مقارنة مع 27.9 مرة في الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.7 مرة مقارنة مع 1.8 مرة في الفترة ذاتها من العام السابق.